"الكلّ" في خدمة الشعب

قبل الكلام: عن برنامج "خالد علي"، مهم إنك تعرف إن أهم نقطتين في البرنامج ده كله :

1. **إنت**..كرامتك الإنسانية وحقك كمواطن مصري، فوق الجيش والشرطة والقضاء والبرلمان ورجال الأعمال والعلاقات الدولية، كلّ دول في خدمتك، مش العكس.
2. **شارك**..بأفكارك واقتراحاتك في دعم وتطوير البرنامج ده، لإن البرنامج معتمد على وبيدعم مبادرات كتير زي مبادرات استقلال السلطة القضائية، واستقلال الجامعات، وإصلاح التعليم، ومبادرة القضاء على التمييز الديني والطائفية. وإصلاح المحليات، وإنهاء عسكرة الوظائف المدنية،وغيرها من المبادرات اللي **أنا وإنت** كمواطنين مصريين نقدر نعملها ونخليها مبادرات ناجحة.

البرنامج

1. **وحّد صفّك، كتفي ف كتفك:** حقي وحقك، حق العامل والموظف والفلاح، عمره ما حيوصلنا، طول مفيش نقابة حرة، حقيقية وشريفة، بتنظم مجهودنا وتدافع عنه وتتكلم باسمنا.
عشان كده خطة البرنامج لتحقيق ده حتتمثل في التالي:

- دعم تأسيس **نقابات حرّة للعمال**، نقابات بجد، لا بتشتغل مع الأمن ولا بتخاف من مجلس الإدارة، همها الأول حق العمال ومطالبهم.

- عشان حق **الفلاحين المصريين** حنحوّل "بنك التنمية والائتمان الزراعي" إلى "بنك تعاون زراعي"، بيملكه اتحاد التعاون الزراعي (الممثل لكل الفلاحين المصريين). اللي يقدروا من خلاله يعملوا جمعيات جديدة لاستصلاح الأراضي، يمكّن شباب الفلاحين من إنهم يتملكوا الأراضي الجديدة القابلة للاستصلاح بشكل منظم، وبدعم من كيان كبير يدعم تحقيق التنمية الاقتصادية الأساسية، وتحقيق

العدالة الاجتماعية فى صورتها التى عايزها الفلاحين المصريين نفسهم؛ اللي الكل ناسيهم رغم إهم الجناح التانى لسلطة العدالة الاجتماعية مع العمال.

- **الصيادين،** لازم يتحط لهم سياسات واضحة تكفل لهم فرص عمل ومصادر دخل كريم، سياسات تدعم إن يكون ليهم تأمين صحى واجتماعى لكل العاملين في مهنة الصيد.

- **عمال اليومية، عمال التراحيل، عمال المواسم، الظهورات** حنساعد وحندعم إنهم يعملوا تنظيماتهم العمالية اللي تطالب بحقوقهم في أجور عادلة وظروف عمل كريمة. وحنلزم أصحاب العمل والمستفيدين من العمال دول إنهم يغطوا نفقات الضمان الصحي ليهم، وتحقيق أعلى معايير السلامة للعامل الموسمي، وتحسين أنظمة الأمن الصناعي.

- **العمالة المؤقتة** لازم تتثبت، وتشجيع مشروعات **الحرف المتوسطة والصغيرة**. وحنشتغل كمان على تطوير وتشجيع المشاريع اللي بتحتاج عمالة كبيرة لاحتواء أكبر عدد من العاطلين، مع الاهتمام بإلزام الدولة إنها توفّر حد أدنى من الدخل للعاطلين عن العمل.

- إنشاء **الهيئة القومية للتشغيل**: هيئة ممثلة لملايين المصريين القادرين على العمل والراغبين فيه، تدافع عنهم وعن حقوقهم باعتباره حق أصيل، وتكون – فى مراحلها الأولى – جهاز مسؤول عن شفافية ونزاهة التشغيل، بيحارب الواسطة والمحسوبية و رشاوي التوظيف.
أما فى مراحل تطورها في المستقبل؛ تكون جهاز ممثل كمان لقوة العمل المتعطلة، وبتساهم بالتخطيط والمتابعة فى بناء اقتصاد مجتمع الديمقراطية اللى جوهره العدالة الاجتماعية.

- **أصحاب الحق،** هما أوّل ناس لازم يتم مشاورتهم والنقاش معاه في سياسات تحقيق مطالبهم، عشان كده حيتعمل لقاءات مستمرة مع ممثلي العمال والفلاحين والموظفين وغيرهم من الكيانات الفاعلة في المجتمع بخصوص السياسات الواجب تطبيقها.

- دعوة الكيانات الاجتماعية والنقابات **لمؤتمر قومي للعدالة الاحتماعية،** حيتكلم في القضايا اللي تهم المجتمع المصري فعلاً، وحنحوّل الأفكار والخطط لبرامج عمل وسياسات تتطبق على أرض الواقع، مش مجرد كلام نظري.

Khaledali.net

2. مش بس نبني الدولة، الأهم: نبنيها صح.

الدولة المصرية وصلت في عهد النظام السابق لحالة كلنا شايفينها وعارفينها؛ مؤسسات ضخمة، بتكلف الدولة ملايين، بتنتج ملاليم، ضاغطة علينا كلنا، وعشان المجتمع المصري فعلا يتقدم ويتطور، مش بس لازم نعيد بناء مؤسسات الدولة الرئيسية، إنما نعيد بناءها صح وبشكل سليم.

مش بالضرورة نلغي دورها، إنما نحدد الدور ووظيفته بوضوح، نعيدة تأهيل المؤسسات دي بحيث تقدر تأدي الدور ده بأعلى كفاءة وأقل تكلفة، إنها تكون مؤسسات بتتفاعل وبتتواصل مع مطالبات ومبادرات وحركة المواطنين.

مثلا من ضمن إعادة بناء المؤسسات دي مراجعة معايير تعيين القيادات بقطاعات الدولة المختلفة، إلغاء أو التقليل في مد الخدمة بعد سن المعاش أو الانتداب بعد المعاش، عشان الدولة تقدر تحدد حيوية أداء جهازها الاداري بعيد عن وجود نفس الوجوه لسنوات طويلة جدا في نفس المناصب. وحنركز بشكل خاص على الأجهزة الرئيسية بالدولة:

- **الشرطة**: حنشتغل على إعادة بناء جهاز شرطة أكثر كفاءة وفاعلية، جهاز شرطة _فعلاً مش مجرد يافطة في الأقسام_ **في خدمة الشعب**، همّه الأول هو تحقيق **أمن حقيقي** لكافة المواطنين (مش أمن النظام الحاكم على حساب أمن المواطنين). وحنتبنى فى المجال ده "المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة" اللي بترفع شعار "شرطة لشعب مصر"، واللي بيشارك فيها مجموعة كبيرة من الحقوقيين ورجال القانون وضباط مصريين وكذلك مواطنين المصريين من مختلف التخصصات.

- **القوات المسلحة**: مؤسسات القوات المسلحة ضروري تفضل **جيش شعب مصر** ، ضروري تخرج بره لعبة السياسة والتجارة وتسييس المؤسسة العسكرية، خصوصا في تعيين القيادات في الشركات والمؤسسات، وإنهاء توغلها في الحياة المدنية، بغرض تحقيق **الدولة المدنية** اللي كلنا بنحلم بيها، عن طريق نقل كل الأنشطة الاقتصادية غير العسكرية للقطاع المدني من الدولة، اللي حيمكن الدولة من حاجات كتير زي دعم القطاع العام بمؤسسات إنتاجية إضافية و توفير وظايف جديدة، وترسيخ مبدأ التعيين بالدولة على أسس الكفاءة، مش ضروري يكون كل مديري مجالس إدارات شركات مصر لواءات ورتب سابقة في الجيش، مش لازم يكون كل المحافظين لواءات وقيادات عسكرية، لازم نفتح المجال لظهور قيادات شابة. والأهم من كل ده إن المؤسسة العسكرية تتفرغ لمهمتها الأساسية في تأمين البلاد بالذات في ظل الأوضاع الاقليمية اللي بتتعقد يوم بعد يوم، بعيد عن لعبة السياسة وحسابات البنوك والتجارة...إلخ.

- **القضاء**: حنشتغل على ضمان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، وتوفير الموارد اللازمة لتطوير المحاكم والنيابات بحيث نوفر للمواطن **عدالة حقيقية** من غير بطء ولا روتين.

- البرنامج كمان يتضمن عملية "**رفع كفاءة أداء الحكومة لدورها التنظيمى**" من خلال التعامل مع كل التشريعات والقرارات الكتيرة جدا اللى بتعوق التواصل وتحقيق مصالح المواطنين في المؤسسات الحكومية، وبتخفض كفاءة أداء الحكومة، وتفتح أبواب الفساد ع البحري!

حيتم – بمنهجية وخبرة – غربلة كل العدد الضخم ده من التشريعات والقرارات، وإنشاء **السجل القومى للتشريعات واللوائح**، اللي يحكون معلن ومتاح للمواطنين بشفافية كاملة.

كمان حيتم تطوير أسلوب إصدار القرارات الحكومية باللي يضمن إنها تكون قرارات جيدة، ومؤثرة، ومتسقة مع بعضها.

كل ده حنستهدف عمله، بناءً على خبرة مبادرة حكومية مصرية، مبادرة "إرادة"، اللي قامت خلال أربع سنين بتطبيق الخبرة العالمية فى المجال ده لظروف الواقع المصرى، وتم التطبيق على التشريعات والقرارات المنظمة لمجال الأعمال والاقتصاد، برنامجنا بيتضمن تطوير المبادرة دي، وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف الجوانب التى بتنظمها الحكومة.

3. التنمية والاستثمار في البلد، مش السمسرة على البلد.

البرنامج هدفه نموذج جديد للتنمية، بيقوم على الاستثمار في البلد وفي المواطنين المصريين، عن طريق تطوير قدراتهم الإبداعية، وإجراءات فعالة لتوزيع الثروة والدخول لصالح المنتجين الحقيقيين. تطوير الاقتصاد الوطني اللي يعتمد على أنشطة إنتاجية تؤدي لتنمية يستمتع بثماره جميع قطاعات الشعب المصري، مش الاستثمار على حساب حقهم لصالح مستثمرين عرب أو أجانب.

- **القطاع الخاص**: برنامجنا بيشجع القطاع الخاص غير القايم على الاحتكار، واللي **بيوفر ظروف عمل آدمية وقانونية للعاملين فيه**، وبيدي العاملين فيه مساحة للمشاركة في الإدارة طبقاً للقانون. والأولوية في برنامجنا فيما يخص القطاع الخاص هي إننا نحرره من قيود البيروقراطية والروتين ومخاطر الاحتكار والفساد المحيطة بيه وبتمنع دوره في تطوير البلد.

- **القطاع العام**: برنامجنا حيدعم احياء القطاع العام وترشيد المنشآت والأصول الإنتاجية المملوكة للدولة، والعمل على إدارتها بكفاءة وديموقراطية، وبيعتمد على مشاركة واسعة للعاملين في إدارة المؤسسات اللي شغالين فيها، وإخضاع المؤسسات دي لرقابة شعبية (أهلية)، لضمان عدم سيطرة البيروقراطية والروتين عليها. القطاع العام بيمثل وسيلة تنمية منقدرش نلغي دورها، إحنا **عايزين نبني اقتصاد مصر مرة تانية**، عن طريق حماية حقوق

Khaledali.net

المستهلك، وضبط الأسواق منعا للاحتكار، لإن القطاع العام مهم جدا يكون هدفه تحقيق الأرباح من ناحية ومن ناحية تانية بتعمل دور اجتماعي مهم جداً، كأداة رئيسية لتحقيق أهداف خطة التنمية، والقضاء على البطالة، وتقديم نموذج لعلاقات عمل تكفل تحقيق الاستقرار والأمان الوظيفي وتوفير أجر عادل وظروف عمل جيدة لمواطنين مصريين.

- **استرجاع مؤسسات مصر**: اللي اتباعات في صفقات احتيالية ظالمة في سنوات حكم النظام السابق.

- **القطاع التعاوني**: برنامجنا بيقوم على تشجيع ودعم القطاع التعاوني، خاصة فى مجال الزراعة، وكمان فى مجالات الصناعات الصغيرة والإسكان، لإنهم أقرب أنماط الاقتصاد للتوزيع العادل للثروة والعدالة الإجتماعية. النظام التعاوني يسمح للمزارعين إنهم يكونوا أصحاب ملكيات وأملاك صغيرة، وتسويق المحاصيل، بشكل اقتصادي مناسب وغير مرهق للمزارع.

4. حقي وحقك فى العلاج:

الدولة مسؤولة إنها تتطور وتمول قطاع الصحة، الرعاية الصحية للمصرين مش مجرد خدمة بتحكمها قوانين السوق والعرض والطلب!، إنما حق من حقوق المواطن المصري، **لازم يتم توفيرها بعدالة وكرامة لجميع المواطنين**.
برنامجنا في مجال إصلاح القطاع الصحي، هدفه ضمان **حق المواطن فى العلاج المجاني**؛ وتحسين مستوى الخدمة الطبية المجانية فى المستشفيات العامة ومستشفيات وعيادات التأمين الصحى؛ وضمان جودة الخدمات الطبية المقدمة من خلال إصدار قوانين وأساليب معتمدة تحدد كيفية إجراء كل خدمة (مع إتاحة دليل بيها لكل المرضى)؛ وإصلاح الأوضاع الوظيفية للعاملين في المجال الصحي وزيادة الأجور لكافة العاملين بقطاع الخدمات الطبية؛ وتوسيع مظلة التأمين الصحي، وتوفير ضمان صحي حتى للعاطلين والعاملين بشكل غير منتظم وأي مصري ممكن دلوقتي ميكونش ضمن برنامج التأمين الصحي.

5. حقك وتكريمك بعد خدمتك للبلد:

البرنامج حيهدف **لاسترداد أموال التأمينات والمعاشات التي استولت عليها حكومات النظام السابق**، وإدارتها بواسطة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية وممثلين عن أصحاب الحق، وإلغاء القوانين واللوائح الحالية، وإصدار قانون جديد بيأكد معنى الضمان الاجتماعي للمواطن المصري بعد أداء خدمته للبلد. كمان ه نهتم بإعادة النظر في المعاشات القديمة بما فيها معاشات القوات المسلحة والشرطة، لإن المواطنين المصريين كلهم على درجة واحدة من

الأهمية والمساواة، مع تأكيد البرنامج على إنه حيكفل لكل أصحاب المعاشات حد أدنى يتناسب وأسعار السلع والخدمات الأساسية.

6. الثورة تقدر تغير.

الدعم الشعبي والعالمي الملموس للثورة بيدي "مصر" فرصة جديدة ومهمة جدا إنها تعيد رسم سياساتها الخارجية على أساس التعاون والندية الحقيقية، **مش إنها تكون تابعة سياسيا واقتصادياً لأي دولة أو نظام سياسي أجنبي**.

وكمان فتح أبواب كتير من الصداقة مع شعوب عربية وأجنبية تعود بالنفع على المواطن المصري.

هدف البرنامج هيكون بناء سياسة خارجية تسمح بتحقيق أهداف التنمية الوطنية وتحقيق مصالح الغالبية العظمى من الشعب المصري، من غير تفريط في حق الشعوب العربية إنها تناضل من أجل حريتها وتخلصها من الظلم، و شعوب الأرض كلها، إنها تتكاتف ضد الاستعمار الجديد وكل أشكال الظلم والاستغلال.

البرنامج هيتعامل مع مفهوم الأمن القومي المصري إنه مش بس يقتصر على حدود مصر السياسية، بل على مفهوم أوسع وأشمل، بيضم كمان المنطقة العربية، ويمتد جنوبا لمنابع النيل ومضيق باب المندب، وشمالا وشرقا ليشمل إيران وتركيا. **لازم نعيد علاقاتنا مع كل الدول المستعدة لعلاقات حقيقية مفيدة للطرفين، مش بس يكون كل سعي الحكومة إنها ترضي مصالح ورغبات الدول والقوى الكبرى.**